

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي (نيبال)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في
الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر
مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-64220 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

العالم. وشددت على وجوب بذل جهود خاصة لتعزيز التعايش السلمي ومكافحة التطرف، نظراً للأوضاع المعقدة في الشرق الأوسط. فالسلام لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن تتعلم إسرائيل احترام رغبات جيرانها ومقدساتهم الدينية.

٤ - واستطردت قائلة إن حكومتها طالما سعت، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى مواجهة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة والدفاع عن حقوق الفلسطينيين وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية ولاسيما المسجد الأقصى. ويتعين على إسرائيل أن تجعل السلام ممكناً باحترامها قدسية الحرم الشريف والوقف الكامل لبناء المستوطنات ورفع الحصار غير القانوني على غزة والامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. ويؤيد وفدها جميع الجهود لإعادة فتح المفاوضات الثنائية بغية تحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق تسوية عادلة ودائمة تستند إلى حل الدولتين، وتضمن حياة أفضل للأجيال المقبلة.

٥ - وأضافت إن المواقف المحايدة التي تأخذ بها بعض الدول تجاه المسألة الفلسطينية لا تساعد على الدفع قدماً بمصالح أي من الطرفين ولا تعزز جهود السلام. ولذا فإن الأردن يحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لإنهاء ممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتدعو مجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى توثيق الانتهاكات التي فاقت ما يمكن تحمله والتي ترتكبها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية بصورة يومية.

٦ - السيد آل ثاني (قطر): أكد تضامن بلده مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ولممارسته لحقه في تقرير المصير. وأشار

البند ٥١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/69/128 و A/69/316 و A/69/327 و A/69/347 و A/69/348 و A/69/355)

١ - السيدة الصغير (الأردن): أشارت إلى أن بلدها هو الأقرب إلى فلسطين شعباً وقضية والأكثر تأثراً بما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعربت عن الأسف لمواصلة إسرائيل إظهارها لعدم احترامها للأمم المتحدة، الأمر الذي يتبدى في رفضها السماح بدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى الأراضي المحتلة.

٢ - وأكدت أن حكومة إسرائيل مسؤولة عن قائمة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك بناء المستوطنات والتهجير القسري والاعتقال التعسفي واستخدام القوة المفرطة. فهي ترهب الفلسطينيين وتعذبهم وتقتلهم وتحد من حريتهم في العبادة وتحاول باستمرار تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للقدس. وأوضحت أن الاستفزازات الإسرائيلية والمحاولات الرامية إلى فرض وقائع على الأرض لن تنجح في تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، بل سيزيد من التوتر الديني والتطرف. ففي حين أن إسرائيل تدعي في المحافل الدولية أنها تساند جهود السلام والاندماج في المنطقة، فإن هذه الادعاءات تكذبها الأفعال التي ترتكبها إسرائيل على الأرض.

٣ - وتابعت قائلة إن القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الفلسطينيين في العبادة، بما فيها اعتداءات القوات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، ليست اعتداء على الفلسطينيين وحدهم بل على المسلمين في جميع أنحاء

إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب وبسلام مع إسرائيل، مما يتفق مع الإرادة الدولية التي تم التعبير عنها باعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين.

٩ - السيدة الترك (لبنان): قالت إن التطورات الأخيرة، بما فيها الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة والحالة في القدس الشرقية والمسجد الأقصى، تشهد على خطورة الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة وتشدّد على المسؤولية الجماعية عن إنائها على الفور. وأشارت إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في بناء المستوطنات ومصادرة الأرض الفلسطينية. فالاستيلاء المنهجي على الأراضي جعل المساحة المستولى عليها منذ بدء الاحتلال تصل إلى أكثر من بليون متر مربع.

١٠ - ونبّهت إلى أن الادعاءات القائلة بأن القوات الإسرائيلية انسحبت من غزة تتناسى أن إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الكاملة على المعابر والمنافذ البرية والبحرية والجوية. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة العسكرية الإسرائيلية تمنع الوصول إلى مياه الصيد البحري وإلى الأراضي الصالحة للزراعة، في حين يعاني ما لا يقل عن ثلثي أسر غزة من انعدام الأمن الغذائي نتيجة للحصار الإسرائيلي.

١١ - وأوضحت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف الشعب الفلسطيني في وجوده نفسه، فهي تدمر المنازل وتطرد السكان البدو الذين هم أصلاً من القدس الشرقية وتقتلع أشجار الزيتون وتقتنن الحصول على المياه وتقيّد حرية الحركة. إضافة لذلك، فقد أدان المجتمع الدولي الأعمال الإسرائيلية في القدس الشرقية والمسجد الأقصى باعتبارها انتهاكات صارخة للقانون الدولي، فقد منعت

إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/69/355)، فقال إنه يُبرز مرة أخرى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك انتهاكاً صارخاً القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك هدم المنازل؛ وعزل التجمعات الفلسطينية باستمرار تشييد الجدار وإعاقة حرية حركة الفلسطينيين؛ والسماح بتواصل عنف المستوطنين؛ واعتقال الفلسطينيين دون توجيه أية تهمة إليهم، بما يشمل الأطفال؛ وإساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين. فهذه الممارسات تشكل عقبة كبرى في وجه حل الدولتين.

٧ - وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور وفده إزاء استمرار إسرائيل في سياسة التهيب والعقاب الجماعي على سكان قطاع غزة الذي فرضت عليه الحصار وشتت عليه الاعتداءات المتكررة وأخرها في آب/أغسطس ٢٠١٤. كما تثير قلقه استراتيجية إسرائيل المتمثلة في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتهديد حيوية المجتمعات الفلسطينية عن طريق حرمان الفلسطينيين من المياه. وشدّد على وجوب إقامة حوار يرمي إلى حل النزاع على أساس حل الدولتين.

٨ - وأعلن استنكار بلده بشدة لاقتحام القوات الإسرائيلية للمجلس الأقصى ولزيارات المستوطنين الإسرائيليين الاستفزازية إليه. ويتعين تحميل إسرائيل، باعتبارها سلطة الاحتلال، المسؤولية عن أي ضرر يلحق بالحرم القدسي الشريف. ونبه إلى أن الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تتدهور على نحو خطير. وتعتبر ممارسات القوات الإسرائيلية القمعية والعدوان العسكري المتكرر تذكيراً للمجتمع الدولي بأهمية الإعلان عن الدعم المطلق للشعب الفلسطيني. وأكد أن الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، بما فيه أمن إسرائيل، يتطلب اتخاذ خطوات شجاعة نحو تنفيذ حل يستند إلى

مئات الأسر الفلسطينية من بيوتها وإغناء إقامتها الفلسطينية؛ كما يتعرض آلاف اللاجئين الفلسطينيين للتهديد بالنقل القسري. أضيف إلى ذلك أن سكان القدس الشرقية الفلسطينيين يواجهون العنف والتمييز والعنصرية على يد المتطرفين الإسرائيليين.

١٥ - وأعلن إن ناميبيا تدين إدانة قاطعة هذه الأفعال، فهي أفعال تزيد اشتعال وضع متفجر بالفعل ويمكنها أن تقلل مجدداً من حيوية حل الدولتين. كما تشهد هذه الأفعال على افتقار إسرائيل للالتزام حقيقي بالحل السلمي على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتدعو حكومته إسرائيل، سلطة الاحتلال، إلى إنهاء حصارها غير القانوني لغزة وإلى التعاون مع اللجنة الخاصة. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بأن تنهي إسرائيل على الفور أنشطة الاستيطان غير القانونية واستفزازاتها الأخرى، بما في ذلك ما تقوم به في القدس الشرقية. إضافة لذلك، ينبغي على مجلس حقوق الإنسان أن يتخذ التدابير الفورية للتحقيق في أعمال الإبادة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. ويتعين على إسرائيل، بدورها، أن تتكفل بالمحاسبة عن عملياتها العسكرية المتكررة في قطاع غزة وأن تتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

١٦ - وشدد على وجوب اعتماد المنظمة والمجتمع الدولي لتدابير تتعامل مع سجل إسرائيل الحافل بعدم التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتدعو ناميبيا إلى القيام على الفور بتشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات سلطة الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، وهي تحت الدول على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للمجتمعات المحلية الفلسطينية المتضررة.

إسرائيل المصلين من الصلاة في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وحمت هجمات المستوطنين الإسرائيليين عليها.

١٢ - وأكدت أن القانون يطبق بصورة انتقائية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين. فقد سُجن آلاف الفلسطينيين، ومنهم أطفال. كما سُجلت حالات تعذيب وغير ذلك من أشكال إساءة المعاملة. لقد آن الأوان لكي يستأنف مجلس الأمن جهوده لتحقيق السلام في المنطقة على أساس القرارات ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. واختتمت كلمتها مشيرة إلى أن المجتمع الدولي تعهد بتقديم ٥,٥ من بلايين الدولارات لإعادة بناء قطاع غزة؛ ومن الضروري لحماية هذا الاستثمار إحياء عملية السلام لتمكين الشعب الفلسطيني من العيش بكرامة في دولته فلسطين المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

١٣ - السيد إمفولا (ناميبيا): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/69/355) يبين بوضوح استمرار إسرائيل في خرقها لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وعدم تعاونها مع اللجنة الخاصة على الرغم من الطلبات المتكررة التي وجهتها هذه اللجنة لعقد اجتماعات ولدخول الأرض الفلسطينية المحتلة. وتواصل إسرائيل بناء المستوطنات والتوسع فيها، وكذلك جدار الفصل، وهي بذلك تقوض بصورة غير مشروعة سلامة أراضي الدولة الفلسطينية.

١٤ - وتابع قائلاً إن قوات الاحتلال الإسرائيلي والمتطرفين اليهود يواصلون غاراتهم على حرم المسجد الأقصى وهجماتهم على الفلسطينيين الأبرياء. وإضافة لذلك، فإن إسرائيل باقية على انتهاكها لالتزاماتها القانونية الدولية بموجب خريطة الطريق، وهي تمتنع عن الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي المتكررة لوقف نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تم نتيجة لذلك تشريد

١٩ - وتابع قائلاً إن الجزائر، عملاً على محاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما للقانون الدولي وعلى إنهاء أفعالها غير القانونية، تدعو إلى إرسال لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٤ للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الناتجة عن الاعتداء العسكري الإسرائيلي مؤخراً على غزة. واختتم داعياً المجتمع الدولي إلى العمل بصورة جادة لبلوغ حل سياسي دائم ومستدام، يتمثل في إنشاء دولة فلسطين مستقلة وقابلة للحياة ومتصلة الأراضي، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف. ويتطلب هذا الحل الطويل الأجل انسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية.

٢٠ - السيد آدم (السودان): قال إن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تفاقمت خلال السنة الماضية. فقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى اعتقال المدنيين الفلسطينيين العزل تعسفياً، واقترن ذلك في كثير من الأحيان باستخدام مفرط للقوة، كما دمرت المنازل واتبعت سياسة بناء المستوطنات الجديدة على الأرض الفلسطينية. ولا بد من التحقيق في انتهاكات القانون الدولي هذه ومن محاسبة مرتكبيها.

٢١ - وأشار إلى الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة فقال إنه حول القطاع إلى سجن كبير تهيمن فيه أحوال المعيشة المزرية ويفتقر إلى حقوق الإنسان الأكثر أساسية. وأعلن إدانة السودان لجرائم إسرائيل المتكررة، من قبيل انتهاك حرمة المسجد الأقصى مؤخراً. كما يساند السودان الجهود الفلسطينية الرامية إلى إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس وإلى ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم. ويحث وفده المجتمع الدولي على وضع حد لانتهاكات

١٧ - السيد شير (الجزائر): أعرب عن أسف وفده لاستمرار إسرائيل في تجاهلها لطلبات اللجنة الخاصة لدخول الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك لانتهاكات إسرائيل المتواصلة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعلن إدانة الجزائر الاعتداء العسكري الإجرامي الذي ارتكبهت إسرائيل مؤخراً على سكان غزة العزل. فاستهداف المدنيين والممتلكات الخاصة والهيكل الأساسية لمباني الأمم المتحدة كلها أعمال تعتبر بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ وتشير الجزع بشكل خاص الاستفزازات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة؛ كما أن محاولات تغيير الوضع الراهن للأماكن المقدسة، وأنشطة الاستيطان غير القانونية، أدت إلى زيادة التوتر بصورة يمكن أن تقوض عملية السلام. وتدين الجزائر بقوة تصعيد بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة والاستيلاء على الأراضي المجاورة لمدينة بيت لحم الفلسطينية.

١٨ - وتابع قائلاً إن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة أدت إلى تفاقم الأوضاع على الأرض وإلى تعميق الشكوك القائمة حول ما تدعيه إسرائيل من التزام بحل الدولتين. ويساور الحكومة الجزائرية القلق بصورة خاصة إزاء الأثر الكارثي لحصار غزة، المستمر منذ سبع سنوات، على الوضع الإنساني والاقتصادي لسكانها البالغ عددهم ١,٧ مليون شخص. وتطالب الجزائر إسرائيل بأن ترفع الحصار وأن تسمح باستئناف الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية الطبيعية في غزة. كما يندد وفده ببقاء أكثر من ٥,٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية وكذلك بما أفادت به التقارير عن تعريض المحتجزين للتعذيب وإساءة المعاملة النفسية، بما في ذلك الحرمان من زيارات الأسرة والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بأن تتكفل بسلامة جميع المساجين ورفاههم.

الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وهي تحث جميع الأطراف على الوفاء بتعهداتها.

٢٤ - وأكد أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع في سياستها المتعلقة بتوسيع المستوطنات على الرغم من التوافق الدولي الواسع ضدها. وتنطوي هذه السياسة على النقل القسري للجماعات الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن حصار غزة المستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام وتردي أحوال المحتجزين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم في السجون الإسرائيلية يشكلان جزءاً من المحاولة الإسرائيلية الأعم الرامية إلى تعطيل عملية السلام. ونظراً لأن الأوضاع الراهنة غير مقبولة، فإن على المجتمع الدولي أن يتولى المسؤولية الكاملة عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة وعن إحداث تغيير كبير في التعامل مع القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، بما يفسح المجال لفرص حقيقية للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة تستند إلى حل الدولتين. واختتم كلمته مكرراً الإعراب عن دعم تونس الكامل لإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقبالة للحياة والموحدة جغرافياً على أرضه المحتلة عام ١٩٦٧ والتي تشكل كياناً جيو- سياسياً موحداً يضم الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

٢٥ - السيدة السويدي (الإمارات العربية المتحدة): رحبت بالقرار الذي اتخذته السويد مؤخراً للاعتراف بدولة فلسطين، وقالت إن تقرير اللجنة الخاصة يسلط الأضواء على التجاوزات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي التي دأبت إسرائيل على ارتكابها على مدار عقود ضد سكان الإقليم الفلسطيني المحتل والجولان السوري المحتل. ويتعرض آلاف المحتجزين الفلسطينيين، وبينهم نساء وأطفال، للتعذيب والعقوبة الجسدية وغير

إسرائيلية المستمرة للقانون الدولي وعلى تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين. وينبغي أن تقود هذه الجهود إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإلى إقامة دولة فلسطين المستقلة.

٢٢ - السيد بن سليمان (تونس): قال إن إسرائيل تواصل انتهاكها لحقوق الإنسان للفلسطينيين ولغيرهم من العرب الواقعين تحت الاحتلال، الأمر الذي يتعارض مع التزاماتها، باعتبارها سلطة الاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) والقانون الإنساني الدولي. وتواصل قوات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون الاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويشكل تدنيس المسجد الأقصى مؤخراً جزءاً من الحملة الإسرائيلية المنهجية الرامية إلى تغيير الوضع الراهن للقدس الشرقية. وأعلن إدانة تونس بقوة لتلك الممارسات ورفضها للمحاولات الإسرائيلية لتهدويد القدس وانتهاك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

٢٣ - وتابع قائلاً إن الاعتداء الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة نجم عنه عدد كبير من الإصابات بين المدنيين. كما أن الدمار الذي أصاب الهياكل الأساسية حرم السكان المدنيين من كثير من احتياجاتهم الأساسية. وأعاد التأكيد على دعم تونس للجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة. كما تطالب تونس إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة وإعادة فتح المعابر وضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع وتوريد المعونة الإنسانية. وترحب تونس في هذا السياق بنتائج المؤتمر الدولي للمناخين الذي انعقد في القاهرة في تشرين

المستوطنات التي تنفذها وعلى وضع حد للعدوان الذي تشنه في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي على المجتمع الدولي أن يأخذ بجميع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/69/355)، وأن يعزز ولاية سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يضمن إلزام إسرائيل مستقبلاً بدفع التعويضات، وأن يحمي الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. واختتمت كلمتها بالإعراب عن أمل حكومتها في أن تعزز الجمعية العامة ولاية اللجنة الخاصة إلى أن تسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

٢٩ - السيد بوحديدة (الكويت): قال إن إسرائيل تواصل التوسع المنهجي في المستوطنات متحدياً بذلك القانون الدولي والقارات المتخذة أصولاً ويعتبر قرارها مؤخراً ببناء ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية أوضح دليل على تعنتها وإصرارها على استفزاز الشعوب العربية والإسلامية في العالم كله. كما أن هذه الأفعال تقوض مصداقية إسرائيل في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧.

٣٠ - وقال إن عدوان إسرائيل الغاشم على غزة في تموز/يوليه ٢٠١٤ تسبب بدمار غير مسبوق. وأوضح أن فرض إسرائيل لمنطق القوة، بغض النظر عن أية تبعات، يتعارض بشدة مع مطالبتها من جانب المجتمع الدولي بالامتثال لمبادئ القانون الدولي. وتعيد الكويت التأكيد، من جانبها، على دعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه السياسية المشروعة وإنهاء الاحتلال

ذلك من أشكال إساءة المعاملة، وهم يمنعون من تلقي الرعاية الطبية.

٢٦ - وأشارت إلى أن المستوطنين الإسرائيليين يرتكبون العنف ضد الفلسطينيين بصورة روتينية أمام أعين السلطات الإسرائيلية. وقد تسببت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في صيف عام ٢٠١٤ أزمة إنسانية نتجت عن التدمير الوحشي المتعمد للمناطق السكنية ومنشأة توليد الكهرباء الوحيدة في الإقليم وعلى المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي. وتواصل السلطات الإسرائيلية منعها لوصول المساعدة الإنسانية للمناطق المتضررة. إضافة إلى ذلك، فإن محاولات إسرائيل تدنيس المسجد الأقصى وغيره من الأماكن المقدسة في القدس، وتغيير الطابع الإسلامي للموقع، تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ المسلمين في العالم كله.

٢٧ - وأعلنت إدانة حكومتها للاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، وهي تندد بشكل خاص بأنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها القرار الذي اتخذته رئيس وزراء إسرائيل مؤخراً ببناء أكثر من ألف وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية. وأشارت إلى استعمال إسرائيل في إغارتها الأخيرة على باحة المسجد الأقصى الغاز المسيل للدموع ضد الفلسطينيين المتواجدين بالمسجد. وأوضحت أن هذه الأفعال إنما تمثل جزءاً من جهد منسق يرمي إلى تهويد أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في الإسلام. ولا بدّ للمجتمعات المتحضرة أن تتصدى لتطرف ما يدعى الدولة الإسلامية (داعش) والتطرف الإسرائيلي الذي يستفز المسلمين وينتهك حرمة مقدساتهم.

٢٨ - وتابعت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة تحت المجتمع الدولي على حمل إسرائيل على إنهاء سياسة

يقفوا الكراهية والقتل القديمين من خلال تنفيذ حل الدولتين.

٣٣ - وأشار إلى بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فقال إنها تفيد بأن عدد الفلسطينيين المشردين في قطاع غزة وحده، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، زاد على ٢٧٣،٠٠٠ شخص، وغالبيتهم الساحقة أُحبروا على اللجوء إلى مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد تجاوزت هذه الوكالة قدرتها على استيعاب المشردين، الأمر الذي يضاعف من مخاطر الأوبئة بسبب الازدحام المفرط، هذا بعد أن دمرت حملة القصف الإسرائيلية جانباً من مباني الوكالة وقتلت عدداً من موظفيها. كما تم تعطيل شبكة المياه وتضررت المدارس والمراكز الصحية وتعرضت لنقص في الإمدادات، مما دفع بأسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع الشديد. إضافة لذلك، قُتل عدد من الصحفيين، وخطف الجنود الإسرائيليون عدداً من الفتية الفلسطينيين وعذبوهم واستخدموهم دروعاً بشرية. على أن حق الدفاع عن النفس الوارد في ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بهذه الوحشية التي لا يوجد أي مبرر لها، فهي تنتهك بوضوح القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بل وتعتبر في بعض الحالات بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٣٤ - وتابع قائلاً إن استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات وموافقتها على إقامة مستوطنات جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل تهديداً لوجود الدولة الفلسطينية وحل الدولتين. كما أن انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير - وهو ما وصفته محكمة العدل الدولية بأنه انتهاك للالتزام تجاه الجميع - إنما يثير قلق جميع الدول. ولذا فإنه لا بدّ للمجتمع الدولي أن

الإسرائيلي لأرضه في إطار سقف زمني محدد وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما يطالب بلده بالإفراج عن المسجونين الفلسطينيين وإرسال بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في أوضاع سجون الاحتلال الإسرائيلي وللتحقق من مدى التزام إسرائيل بالقانون الدولي في هذا المضمار. وترفض الكويت الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني على قطاع غزة وتطالب بتنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تقضي بانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة.

٣١ - ويكرر وفده الإعراب عن دعمه لطلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وهو يثمن جهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إحداث انفراج في عملية السلام ويأمل من كافة الأطراف الضغط على إسرائيل لقبول القرارات المتفق عليها دولياً. واختتم كلمته داعياً المجتمع الدولي إلى تولى مسؤوليته عن إلزام إسرائيل بالتعاون مع اللجنة الخاصة وعلى تنفيذ توصيات هذه اللجنة، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة.

٣٢ - السيد مؤمن (باكستان): قال إن ما قامت به إسرائيل من قتل عشوائي المتعمد لأكثر من ٢،٢٠٠ من الأبرياء العزل في غزة خلال "عملية الجرف الصامد" التي شنتها في تموز/يوليه ٢٠١٤، يثير مزيداً من السخط على ضوء ما تعرض له شعب إسرائيل نفسها من تمييز وسوء معاملة على مرور السنين. ومن الواضح تماماً أن شعب إسرائيل أخفق في تعلم دروس تاريخه نفسه وفي احترام الكرامة الإنسانية لدى الآخرين. ومع ذلك، فقد أعرب عن أمله في أن يمعن الإسرائيليون التفكير في الأفعال الوحشية غير المتناسبة التي ترتكبها حكومتهم، وفي أن

الإسانية في المنطقة. ويشكل حصار غزة عقوبة جماعية على الشعب الفلسطيني ولا بدّ من رفعها.

٣٨ - وأوضحت أن الحكومة الإسرائيلية تواصل استخدام قوانين تقسيم المناطق للمضي في التوسع في المستوطنات في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية، وهي تطبق قوانين الإقامة التمييزية في القدس الشرقية. ونظراً للافتقار عملياً إلى أية سبل انتصاف قانونية، فإن الممتلكات الفلسطينية تستمر في التعرض للدمار في حين أن الفلسطينيين أنفسهم يتعرضون للعنف الجسدي الوحشي الذي تتجاهله قوات الأمن الإسرائيلية أو ترتكبه هي نفسها. وشدّدت على الآثار النفسية المدمرة الطويلة الأجل التي تقع على سكان الأرض الفلسطينية المحتلة ولاسيما الأطفال منهم. كما تثير الجزعَ إساءةً معاملة الأطفال في السجون الإسرائيلية.

٣٩ - وأعلنت دعم حكومتها لتوصيات اللجنة الخاصة. ومطالبتها إسرائيل بالتعاون مع تلك اللجنة. كما أن حكومتها، إضافة لذلك، تحث الحكومة الإسرائيلية على وقف المستوطنات الجديدة وتفكيك المستوطنات القائمة والامتناع عن الانتهاك الصارخ للقانون الدولي لقرارات الأمم المتحدة. ويعيد بلدها تأكيد تضامنه مع قضية دولة فلسطين، إذ ينبغي أن يتمكن الفلسطينيون من التمتع بالحماية ضمن حدودهم وبالممارسة الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهم. واختتمت كلمتها مطالبة جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بأن تتخذ الخطوات الفورية لحماية المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون فوق الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل.

٤٠ - السيد سيلا (السنغال): قال إن وفده يأمل ألا تبقى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة

يضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف توسيع المستوطنات غير القانونية وتجميد خطة التوسع وتفكيك المستوطنات القائمة، تنفيذاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٣٥ - وتحدث عن المحتجزين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم على ٥,٠٠٠ شخص بينهم أمثر من ٢٠٠ طفل، فقال إنهم يتعرضون لمعاملة وحشية لاإنسانية. وتحت بنغلاديش الحكومة الإسرائيلية على حماية جميع السكان من أعمال العنف؛ ووقف الاحتجاز غير القانوني للفلسطينيين؛ ووقف تهديم المنازل ومصادرة الأراضي؛ والتوقف عن نقل الإسرائيليين إلى الأراضي التي تحتلها؛ ورفع الحصار الذي تفرضه على الفلسطينيين؛ وفتح جميع المعابر أمام حرية حركة السلع والأشخاص والمعونة الإنسانية. واختتم كلمته مؤكداً من جديد تضامن حكومته الكامل مع الشعب الفلسطيني ومطالبتها إسرائيل بالانسحاب الكامل غير المشروط من الأرض الفلسطينية المحتلة ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

٣٦ - السيدة سمير (ملديف): قالت إن تقرير اللجنة الخاصة (A/69/355) يبين مرة أخرى، أن من الملح، من أجل شعب الأرض الفلسطينية المحتلة، أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بالوفاء بواجباتها المنبثقة عن كونها عضواً في الأمم المتحدة، وهو امتياز لا تزال فلسطين محرومة منه بصورة ظالمة. ولا يمكن ضمان السلام الطويل الأجل في الشرق الأوسط إلا إقامة دولة فلسطين والأخذ بحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٣٧ - وتحدثت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تصبها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، فقالت إنها تفاقمت بفعل عمليات إسرائيل العسكرية في قطاع غزة عام ٢٠١٤ واعتراض السلطات الإسرائيلية سبيل المعونة

العرب القابعين تحت الاحتلال، وعملاً على حماية تلك الحقوق.

٤٤ - السيد كيم يونغ سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن قلق وفده الشديد إزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين والسكان العرب الآخرين. وأكد أن الهجمات العسكرية الوحشية التي شنتها إسرائيل في تموز/يوليه ٢٠١٤ والتي سقط فيها آلاف القتلى ودمرت المنازل والهياكل الأساسية، إنما تشكل جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك فإن مجلس الأمن قعد عن اتخاذ أي إجراء لإنهاء هذه الأفعال اللاإنسانية. ويعزى ذلك بصورة مباشرة إلى ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من مصلحة في دعم إسرائيل.

٤٥ - وأشار إلى أن الأوضاع البائسة في الأرض الفلسطينية المحتلة تؤكد الضرورة العاجلة للتوصل إلى حل لتزاع الشرق الأوسط يشمل قضية فلسطين. ويتعين حل هذه المسائل لمصلحة الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذلت الصلة والقانون الدولي. ويجب على إسرائيل أن تسحب فوراً من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان وأن تعوض على السكان العرب الأضرار التي أنزلتها بهم. واختتم كلمته مؤكداً من جديد دعم وفده لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٤٦ - السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا): أعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بانضمام دولة فلسطين إلى مختلف المعاهدات الدولية وعن الأمل في أن تضمن هذه العملية الحماية للشعب الفلسطيني وحصوله على العدالة. وأشار إلى تقرير الأمين العام (A/69/347)، فقال إنه يتفق مع

(A/69/355)) حرفاً ميثاً على غرار ما حدث خلال السنوات الماضية. فالقدس تعصف بها التوترات التي تثيرها التصرفات غير المقبولة التي ترتكبها قوات الشرطة الإسرائيلية في باحة المسجد الأقصى. وأكد على وجوب وقف هذه الاستفزازات المؤدية إلى نتائج عكسية والتي لا نفع منها، فهي تشكل اعتداء على وضع المدينة كأماكن مقدسة وباعتبارها تراثاً مشتركاً للديانات السماوية الثلاث.

٤١ - وتابع قائلاً إن التقرير يشهد على مواصلة إسرائيل انتهاك التزاماتها بصفتها سلطة الاحتلال ورفضها الحفاظ على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد شهد الوضع العام تدهوراً كبيراً نتيجة للحملة العسكرية الوحشية التي استمرت ٥٠ يوماً ضد قطاع غزة، والتي تعتبر عقوبة جماعية على سكان القطاع المدنيين.

٤٢ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من عدم تعاون إسرائيل في إعداد تقرير اللجنة الخاصة، فقد تمكنت اللجنة من جمع معلومات وافية بخصوص انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاملة المهينة للمساجين الفلسطينيين واستخدام القوة المفرطة والتقييد العشوائي على الوصول إلى أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة والتوسيع غير القانوني للمستوطنات والعنف المنهجي الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون دون مبرر ضد الفلسطينيين. وأكد أن انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة والوقف الفوري لتوسيع المستوطنات يعتبران شرطاً مسبقاً لتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه تمتعاً كاملاً.

٤٣ - ويحث السنغال المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن، على ضمان تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة ذات الصلة عملاً على تعزيز حقوق الفلسطينيين والسكان

العربية والهجمات على المصلين في المسجد الأقصى وإغلاق أبوابه أمامهم. وأشار إلى أن الاعتداء الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة أسقط أكثر من ٢,٠٠٠ قتيل بين المدنيين ومهم نساء وأطفال، وأدى إلى تشريد الآلاف بالإضافة إلى تدمير الهياكل الأساسية والمدارس والمستشفيات. وأعلن أن التصرفات تصرفات تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة.

٤٩ - وانتقل إلى الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للجولان السوري، فقال إنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولقرارات الأمم المتحدة التي تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. واختتم كلمته مشدداً على أهمية استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة ضمان امتناع الأخيرة عن اتخاذ تدابير تغير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعاونها مع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للتراع على أساس إقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٥٠ - السيد شاروني (إسرائيل): قال إن الاجتماع الحالي يتيح نافذة أخرى على مسرح العبث. فبدلاً من السعي للنهوض بحقوق الإنسان أو تعزيز التنمية الفلسطينية فإن تقرير اللجنة الخاصة (A/69/355) يدفع قدماً بسردية منحازة تعرض خطة سياسية واضحة تهدف إلى تقويض مصداقية إسرائيل. وفي حين أن حكومته ملتزمة بتيسير الجهود الدولية الرامية إلى تنمية قطاع غزة ومساعدة الفلسطينيين على بناء اقتصاد قوي حيوي، فإنها تعتقد أن التنمية يجب أن تترافق مع تجريد غزة من السلاح. فعلى سبيل الرد على انسحابها من غزة عام ٢٠٠٥ إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية

توصياته التي تطالب إسرائيل بالامتثال الكامل لفتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وباحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع الأفعال التي تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى طرد المدنيين أو نقلهم بالقوة، بما في ذلك أعمال الهدم والمصادرة وخطط الهدم. واعتبر على وجه الخصوص أن استمرار إسرائيل في أنشطة المستوطنات غير القانونية تشكل محاولة متعمدة لتقويض الجهود المبذولة نحو تسوية سياسية تفاوضية.

٤٧ - وتابع قائلاً إن وفده يشعر بالقلق خصوصاً إزاء التقارير عن الإهمال الطبي والتعذيب وسوء المعاملة، مما تعرض له النساء الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، ويطالب الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد إما بتوجيه اتهامات رسمية للمحتجزين قيد الاحتجاز الإداري أو إطلاق سراحهم. كما يتعين على إسرائيل أن ترفع الحصار غير القانوني على قطاع غزة والذي دخل مؤخراً عامه الثامن والذي يستمر في مضاعفة الأوضاع الإنسانية الوخيمة فعلاً في الإقليم. واختتم كلمته معيداً التأكيد على دعم جنوب أفريقيا لاتفاق وقف إطلاق النار الحالي بين إسرائيل والفلسطينيين ولمواصلة النضال الفلسطيني العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال والسيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

٤٨ - السيد النقشبندي (العراق): قال إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إخلاء المدنيين بالقوة وهدم المنازل وبناء جدار الفصل والمستوطنات والاعتقالات التعسفية في صفوف المدنيين واستمرار محاولاتها لعزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي

من السلاح هو الطريق الوحيد للتوصل إلى هدوء دائم مستدام في المنطقة.

٥٢ - وأشار إلى أن إسرائيل اعتمدت مؤخراً عدداً من التدابير لتنشيط النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وهي تتخذ الخطوات اللازمة لزيادة تدفق السلع والأشخاص بين الضفة الغربية وغزة. كما وضعت إسرائيل برنامجاً جديداً يسمح لعشرين مصنعاً فلسطينياً في المنطقة جيم بالتصدير مباشرة إلى السوق الإسرائيلية دون الخضوع لنقاط تفتيش أممي إضافية. كما استؤنفت مؤخراً الحوارات بين وزارتي المالية الإسرائيلية والفلسطينية وتمخضت عن تقاسم معلومات آنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إضافة لذلك، فإن الاستثمار الإسرائيلي المستمر في الارتقاء بالمعابر التجارية أدى إلى زيادة في حجم السلع المنقولة خلال الأشهر القليلة الماضية. وتساند إسرائيل المشاركة الدولية في تنمية المناطق الصناعية في الضفة الغربية، فهذه المناطق يمكنها أن تخلق آلاف فرص العمل. ومع ذلك فإن أياً من هذه الإنجازات أو التطورات لم ينعكس في تقرير اللجنة الخاصة.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن الهجوم الإرهابي الذي وقع منذ بضعة أيام في القدس، يرتبط ارتباطاً مباشراً، شأنه في ذلك شأن الهجمات الأخرى، بالتصريحات التحريضية التي تطلقها القيادات الفلسطينية ضد إسرائيل. وشدد على أن هذه التصريحات والتمجيد الذي يحظى به الإرهابيون لا يساعد إلا على تغذية الكراهية والعنف والتطرف. ويجب على السلطة الفلسطينية أن توقف هذا التحريض المتواصل ضد إسرائيل في وسائل الإعلام الفلسطينية وفي المدارس. وعليها أيضاً أن تلعب دوراً بنسباً في إظهار التزامها بالمفاوضات الثنائية بدلاً من التصرفات من طرف واحد التي لا تؤدي إلا إلى الإمساك بالمنطقة رهينة للاستياء

وقواعد الجيش وتسليم الإقليم للسلطة الفلسطينية، تعرضت إسرائيل إلى عقد من الهجمات الإرهابية والصواريخ وأنفاق الإرهاب. وخلال هذه الفترة، عمدت حماس إلى سرقة مئات الملايين من دولارات المعونة، التي كانت ترمي إلى تنمية غزة، واستخدمتها في بناء بنية إرهابية. ولا بد من وضع الآليات للتأكد من وصول جميع التمويل ومواد البناء إلى وجهته الإنسانية المقصودة. وقد وافقت إسرائيل، مع الفلسطينيين والأمم المتحدة، على إنشاء آلية لإعادة تأهيل قطاع غزة، وهي آلية تتناول في الوقت نفسه شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة وتمكن السلطة الفلسطينية من أداء دور مركزي في حكم غزة.

٥١ - وتابع قائلاً إن الإيديولوجية المتطرفة تنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط كمرض خبيث، حيث تتبنى جماعات من قبيل الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة، وبوكو حرام، وحزب الله، وحماس، رؤية متطرفة تضطهد الأقليات وتستعبد النساء وتقمع الحريات. وينبغي على الدول الأعضاء، بدلاً من توجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل التي تجابه هذا العدو على خطوط المواجهة، أن توجه إدانتها إلى المتطرفين الذين لديهم مصلحة وحيدة تمثل في إشعال المنطقة. وأوضح أن بلده، في صيف عام ٢٠١٤، كان هدفاً لهجمات حماس الإرهابية التي لم تتوقف طوال خمسين يوماً، وهو اعتداء لا يمكن أن نتوقع من أي بلد أن يصبر عليه. ورداً على ذلك، شنت إسرائيل عملية الجرف الصامد للدفاع عن النفس، وقد فعلت كل ما يمكنها لتجنب إيذاء المدنيين الأبرياء. إضافة لذلك، فقد قبلت إسرائيل ١١ اقتراحاً لوقف إطلاق النار غير أن حماس رفضتها جميعاً وواصلت إطلاق الصواريخ. وأكد إن كل إصابة في صفوف المدنيين تعتبر مأساة، غير أن اللوم على المأساة الأكبر إنما يقع على عاتق حماس. فتجريد غزة

المتحدة. ولا بدّ أن تعترف إسرائيل بوحشية احتلالها وصفته الإجرامية وأن تدرك رفض المجتمع الدولي الكامل لها وإجماعه على مطالبتها بوقف ذلك الاحتلال. وشددت على أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل قابل للحياة يحقق السلام، وعلى أنه لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يعرف حقيقة الحرية والسلام والكرامة، مما حرّمه إياه الاحتلال، إلا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وبإنهاء الاحتلال غير المشروع.

٥٦ - وتابعت قائلة إن الفكرة التي تدعي أن إسرائيل تساعد الشعب الفلسطيني بالسماح بإيصال المساعدة في الوقت الذي توصل فيه ارتكاب جرائم لا تحصى بحقه، هي فكرة تستند إلى منطق مختل هدام يتناقض كل التناقض مع السلام. واختتمت ردها بالقول إن المجتمع الدولي أعلن بكل وضوح موقفه إزاء سياسات إسرائيل غير القانونية وممارساتها غير المشروعة في دولة فلسطين المحتلة، وهو ما يتبدّى في بيانات التضامن المفحمة الكثيرة مع الشعب الفلسطيني، وفي الدعم المبدئي لهذا الشعب في سياق مداورات اللجنة.

٥٧ - السيد عبد الرزاق (ماليزيا): تكلم باسم نائب رئيس اللجنة الخاصة، فقال إن إسرائيل ينبغي أن تقبل بتوصيات اللجنة الخاصة المتعلقة بتعاون إسرائيل معها في تنفيذ ولايتها. فكما جرى في السنوات السابقة، لم تستجب إسرائيل لطلب الاجتماع مع اللجنة الخاصة ولم تتعاون مع البعثة الميدانية التابعة للجنة الخاصة في أوائل عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، فإن اللجنة الخاصة لم تتمكن من دخول الأراضي المحتلة التي تتصل بها ولايتها.

٥٨ - وأكد أن اللجنة الخاصة أولت عناية كبرى لتمسكها بالموضوعية في أداء عملها. وليس المقصود بتقريرها أن يكون سياسياً وقد استند، فيما استند إليه، إلى

والكراهية تخلف إرثاً من العنف والتعصب للأجيال المقبلة. واختتم كلمته قائلاً إن المفاوضات المباشرة وحدها هي الكفيلة بالتوصل إلى حلول ملموسة للتحديات القائمة. وتدعو إسرائيل جيرانها العرب إلى الانضمام إلى إليها لاتخاذ خطوات ملموسة شجاعة نحو السلام وإلى استخدام الموارد المتاحة للجنة لتحسين حياة سكان المنطقة.

البيانات المدلى بها على سبيل ممارسة حق الرد

٥٤ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن اللجنة الخاصة غير منحازة ولا أحادية الطرف. فقد نظرت في الوضع في إطار القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأبلغت، دونما تشويه، عن الحقائق المتعلقة بما ترتكبه إسرائيل، سلطة الاحتلال، من انتهاكات منهجية فادحة ضد الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال. وما يميز إسرائيل عن غيرها هو عدم امتثالها المتعمد والمستمر للقانون الدولي وعدم احترامها، بالكامل، للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومع ذلك فإن إسرائيل تواصل تبرير انتهاكاتها بتشويه الحقيقة ومهاجمة من ينطق بها، حتى في اللجنة الرابعة، وهي اللجنة التي رشحت إسرائيل نفسها، وبكل وقاحة، لتكون نائباً لرئيسها بعد أن قضت عقوداً من الزمن في تجاهل قراراتها.

٥٥ - وأشارت إلى بيان ممثل إسرائيل، فقالت إنه أخفق في الاعتراف بجوهر النزاع الجاري، ألا وهو احتلال بلده للأرض الفلسطينية طوال عقود وقمعها للشعب الفلسطيني وتجريده من ممتلكاته وإخضاعه. فالإنكار المباشر للاحتلال نفسه هو عنصر جديد في الدعاية الإسرائيلية. وأكدت أن قطاع غزة لا يزال أرضاً محتلة تفرض إسرائيل عليها الحصار والسيطرة من الأرض والجو والبحر، وهو أمر تعترف به الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان لتحويل الأنظار عن المتاعب الإنسانية والاقتصادية التي تعاني منها بلدانهم. فمن العيب حقاً أن نستمع إلى بعض نظم الحكم الأكثر استبداداً وقمماً في العالم وهي تعلم إسرائيل حقوق الإنسان.

٦١ - وتابع قائلاً إن حفظ السلام يتطلب حلولاً وسط وخيارات صعبة وقادة شجعان يأخذون بالتسامح وينددون بالتحامل ويرفضون الإرهاب. وعندما أتحت الفرصة لإسرائيل للتعامل مع قادة مستعدين لإقامة السلام فإن إقامة السلام هي بالذات ما فعلته. ونبّه إلى أن البيانات التي أدلىّت بها بعض الوفود تبرز الاتجاه نحو توجيه أصابع الاتهام بدلاً من تحمل المسؤولية. وتساءل لماذا لا تدين هذه الوفود حماس لاستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية ولسرقتها منهم لشراء الصواريخ وحفر أنفاق الإرهاب، وكيف يمكن لأي شخص أن يفضل الأفعال المدمرة المتخذة من جانب واحد على الجهود الثنائية البناءة. ولا بدّ، للتمكن من ضمان مستقبل مشرق، من أن يتخلى الفلسطينيون عن الطريق المسدود الانفرادي وأن يبدؤوا في صنع التاريخ بصنعهم للسلام. ولا يمكن إلا بالمفاوضات المباشرة العثور على حلول ملموسة للتحديات القائمة.

٦٢ - السيدة الترك (لبنان): ذكرت ممثل إسرائيل بأن الموضوع المطروح هو الممارسات الإسرائيلية غير القانونية. وقد تناول المتكلمون، واحداً إثر الآخر، هذه الممارسات، وجاءت الأرقام لتشهد بكل جلاء على حجم الفظائع. وأشارت إلى أن وفدها كان قد ذكر في عدة مناسبات أن السلام ممكن. ففي بلدها هي، في لبنان، اجتمع القادة العرب منذ اثني عشر عاماً لإطلاق مبادرة السلام العربية. ومنذ ذلك الحين، جنحت إسرائيل للعدوان العسكري عدة

مقابلات أجريت مع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية وشهادات أخذت تحت القسم من ضحايا حقيقيين وشهود فعليين على الانتهاكات الإسرائيلية داخل إسرائيل والأراضي المحتلة وخارجهما. وقد سعت اللجنة الخاصة، على الرغم من استمرار عدم تعاون إسرائيل معها، لإدراج آراء ومعلومات من مصادر إسرائيلية رسمية، في حال توفر تلك الآراء والمعلومات. وأشار إلى أن التقرير يغطي الفترة من ٢٧ حزيران/يوليو ٢٠١٣ إلى ٥ حزيران/يوليو ٢٠١٤، مع أنه تم النظر في معلومات هامة جرى استلامها حتى شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، وذلك على ضوء صلتها بموضوع التقرير. من ذلك مثلاً مراعاة رابطة طبية إسرائيلية تعارض الإطعام القسري للمحتجزين الفلسطينيين المضربين عن الطعام، وكذلك توصيات لجنة توركيل التي عينتها الحكومة الإسرائيلية والتي استعرضت آليات المسائلة في إسرائيل.

٥٩ - وتابع قائلاً إن أفضل طريق لتفنيد اعتقاد إسرائيل بأن اللجنة الخاصة تقدم سردية أحادية الجانب هو الموافقة على طلبات الاجتماع التي قدمتها اللجنة وتزويدها بمعلومات من النوع الذي قدمه ممثل إسرائيل في الجلسة الحالية. كما ينبغي أن تسمح السلطات الإسرائيلية للجنة الخاصة بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة بحيث يمكن أن تنعكس الأوضاع على الأرض في التقارير المقبلة. وتعهد بأن تواصل اللجنة الخاصة، من جهتها، بذل كل ما تستطيع من جهد لتنفيذ الولاية التي ائتمنتها الجمعية العامة عليها.

٦٠ - السيد شاروني (إسرائيل): قال إن إسرائيل فخورة بمنصب نائب رئيس اللجنة الموقرة. وانتقل إلى تعليقات أعضاء اللجنة فأكد على أن الشرق الأوسط معقد بما يكفي دون أن يستخدمه ممثلو كل من بنغلاديش وبوليفيا

الأمم المتحدة سلوك دولة إسرائيل الإجرامي، فقال إن المجتمع الدولي قد بلغ الآن منعطفًا خطيرًا. ولا بدّ من اتخاذ موقف يدين أعمال الإبادة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك بناء الجدار والمستوطنات غير المشروعة والملاحقات وسجن الأطفال والنساء والمسنين وإلا فإن القعود عن ذلك إنما يُفسّر كدعم لهذه الأعمال. وأعلن أن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بناء على ذلك، ستواصل إدانة السلوك الإسرائيلي، سواء في الأمم المتحدة أو في غيرها من المحافل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٢٥.

مرات آخرها كان العدوان على غزة في صيف عام ٢٠١٤.

٦٣ - السيد شاروني (إسرائيل): أعرب عن ترحيب وفده بالاهتمام الذي أبدته ممثلة لبنان بالحقوق الفلسطينية. بيد أن عليها، قبل أن تناقش إسرائيل، أن تنظر في أوضاع مخيمات اللاجئين، في مختلف أنحاء لبنان، حيث يبقى الفلسطينيون يعيشون في أسوأ الظروف التي عرفتھا المنطقة وحيث يتعرضون باستمرار للعنف والتمييز المفرط والاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي.

٦٤ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): ذكر بالقرارات التي لا تحصى التي أدانت بها